

Distr.: General
30 December 2011
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي التاسع والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولاً - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وطلب إليّ فيه تقديم تقرير لمنتصف المدة عن الحالة على أرض الواقع وعن تنفيذ القرار، وذلك في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويشمل التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقريرني المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/387)، بما في ذلك إجراء الانتخابات التشريعية.

ثانياً - الحالة الأمنية

٢ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ الرئيس الحسن واثارا وحكومته مبادرات من أجل تعزيز الحالة الأمنية في كوت ديفوار في أعقاب الأزمة العنيفة التي اندلعت عقب الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وتواصل اتخاذ خطوات نحو إعادة تشكيل مؤسسات الأمن وسيادة القانون ونشرها التدريجي في جميع أنحاء البلد ونقل مهام المحافظة على القانون والنظام إلى الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون. وجرى أيضاً تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات الأمنية الوطنية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ولا سيما فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية للانتخابات التشريعية.

٣ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية والتحسين الملموس الذي طرأ منذ اندلاع الأزمة، لا تزال الحالة الأمنية هشّة في أبيدجان والمنطقة الغربية من كوت ديفوار. وما زالت هناك كميات كبيرة من الأسلحة موجودة في جميع أرجاء البلد، وعدد متزايد من المحاربين

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.



السابقين الساخطين على التقدم البطيء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال بمقدور عدد من العناصر التي ظلت على ولائها للرئيس السابق لوران غباغبو حيازة الأسلحة، بينما تشكل تحركات الجماعات المسلحة والأسلحة عبر الحدود تهديدا أمنيا مباشرا لكوت ديفوار وجيرانها، ولا سيما ليبريا. وأدى ذلك إلى وقوع عدد من الحوادث الأمنية في جميع أنحاء البلد بين العناصر المسلحة، وحدثت اشتباكات بين المدنيين المسلحين، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤ - وفي المنطقة الغربية من كوت ديفوار، يشكل استمرار وجود المرتزقة والمليشيات وجماعات الدفاع عن النفس وأفراد طائفة الدوزوس (الصيادون التقليديون)، بالإضافة إلى توافر أعداد كبيرة من الأسلحة، مصدرا لانعدام الأمن ويترتب عليه تأثير كبير على السكان المدنيين، ويتسبب في وقوع العديد من الحوادث الأمنية في تلك المنطقة. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قامت مجموعة مكونة من نحو ١٥ عنصرا مسلحا، يُعتقد أنهم أعضاء في ميليشيات إيفوارية مقيمة في ليبريا، بشن هجوم على القريتين الحدوديتين زريغولا ونيغريه في المنطقة الغربية من كوت ديفوار، مما أسفر عن مقتل ٢١ شخصا على الأقل بينهم واحد من أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وإصابة عدة أشخاص آخرين. وأُحرق ما مجموعه ٩٢ منزلا أثناء الهجمات الانتقامية التي شنها السكان المحليون، مما أدى بدوره إلى تشريد بعض الأهالي. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، قُتل خمسة أشخاص أثناء اشتباك في فافوا وقع بين مجموعة من الشباب المسلح والقوات الجمهورية لكوت ديفوار. ودفع ارتفاع معدل عمليات السطو المسلح والابتزاز التي تقوم بها عناصر مسلحة مجهولة الهوية إلى صدور احتجاجات عديدة من الزعماء المحليين وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك نقابات العمال والنقل. وأُفيد في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر بوقوع سلسلة عنيفة أخرى من الاشتباكات بين الطوائف في عدة قرى تقع في مناطق الغرب أدت إلى مقتل ١٢ شخصا على الأقل وإصابة العديد من الأشخاص وتدمير عدد من المنازل.

٥ - وفي أبيدجان أيضا، لا يزال يجري تداول كمية كبيرة من الأسلحة ولم يُقبض بعد على غالبية السجناء البالغ عددهم ١٢ ٠٠٠ سجين الذين هربوا من السجن أثناء الأزمة. وقد أسهم ذلك في تسجيل معدلات مرتفعة نسبيا من الجريمة والحوادث الأمنية تشارك فيها عناصر مسلحة. وتدل حوادث تبادل إطلاق النار التي وقعت بين عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار في أبيدجان في ١٩ آب/أغسطس، وفي معسكر أغبان لقوات الدرك يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، على توتر الأوضاع في صفوف قوات الأمن وعلى أنها قد تصبح مصدرا للخطر إذا لم تصحح ما يعتريها من أوجه قصور (انظر الفقرة ٣٣). وأثناء الاستعداد للانتخابات التشريعية التي ستجري في ١١ كانون الأول/ديسمبر، أُصيب خمسة أشخاص في

١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عندما اشتبكت عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار مع فريق من أعضاء الجبهة الشعبية الإيفوارية في بونوا بالقرب من أبيدجان، وأصيب شخص واحد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عندما قامت مجموعة من الأفراد المسلحين بتعطيل اجتماع يضم قرابة ١٠٠ عضو من أعضاء الجبهة الشعبية الإيفوارية في أبيدجان.

ثالثاً - التطورات السياسية

٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الجهات السياسية صاحبة المصلحة بمختلف أطرافها على تهيئة أنفسها للانتخابات التشريعية. وفي أعقاب اجتماع عُقد في ١١ أيلول/سبتمبر، أعلنت القوات الجديدة مشاركة ممثليها في الانتخابات التشريعية تحت مظلة تجمع الهوفيين من أجل الديمقراطية والسلام، وهو تجمع يضم حزب تجمع الجمهوريين الذي ينتمي إليه الرئيس واتارا، والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار الذي يتزعمه الرئيس السابق هنري كونان بيديه. وعلى الرغم من الاتفاق الأولي المبرم بين حزب تجمع الجمهوريين والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار لتقدم مرشحين تحت مظلة تجمع الهوفيين من أجل الديمقراطية والسلام، سجل الحزبان مرشحيهما على حدة في معظم الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٢٠٥ دوائر. وقدم ائتلاف القوات الجديدة معظم مرشحيه تحت لافتة حزب تجمع الجمهوريين، وتضمن ذلك رئيس الوزراء غيوم سورو.

٧ - وقد ظل العديد من زعماء حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية موجودين في المنفى، إلا أنه برزت في أوساط الزعماء الذين ظلوا في كوت ديفوار آراء متباينة فيما يتعلق بتوجه الحزب في المستقبل. وأفضى ذلك إلى استقالة مامادو كوليبالي من منصبه كرئيس مؤقت للجبهة الشعبية الإيفوارية في ١٠ تموز/يوليه وتأسيس حزب برئاسته، وهو حزب الحرية والديمقراطية من أجل الجمهورية. وأسس المتحدث الرسمي باسم الرئيس السابق غباغبو، حيرفيه كوليبالي، حزبا آخر هو الائتلاف من أجل الديمقراطية والتنمية في ١٢ أيلول/سبتمبر. وشارك الحزبان كلاهما في الانتخابات التشريعية. وفي ٢٣ تموز/يوليه، عينت الجبهة الشعبية الإيفوارية مياكا أوريتو رئيسا جديدا مؤقتا، وطلبت إلى الحكومة أن تطلق سراح الرئيس السابق غباغبو ورفاقه من الاحتجاز كشرط للمصالحة الوطنية وأن تقر مشاركتهم في الانتخابات التشريعية. وكرر ممثلو الحزب هذا الطلب في مناسبات عديدة، بما في ذلك أثناء تجمع عُقد في أبيدجان في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر حضره نحو ٧٠٠ من مؤيدي الجبهة الشعبية الإيفوارية. وقام أربعة من أحزاب المعارضة بتقدم مرشحين للانتخابات التشريعية، ورغم تمسك الجبهة الشعبية الإيفوارية بموقفها إزاء مقاطعة الانتخابات، فإن بعض ممثليها شاركوا في الانتخابات التشريعية بصفتهم مرشحين مستقلين.

رابعاً - الانتخابات

٨ - بذل الرئيس واتارا وأعضاء حكومته جهوداً كبيرة لضمان إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المقرر في ١١ كانون الأول/ديسمبر، وهيئة مناخ سياسي مواتٍ لإجرائها بصورة سلمية. وقد أعلن الرئيس أيضاً أن الانتخابات المحلية ستجري في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ الرئيس وحكومته خطوات هامة تكفل شمولية الانتخابات من خلال تشجيع كل الأطراف، ولا سيما الجبهة الشعبية الإيفوارية، وهي الحزب الحاكم السابق، وائتلاف المؤتمر الوطني للدفاع عن الديمقراطية، وهو تجمع لأحزاب من المعارضة، للمشاركة في العملية الانتخابية.

٩ - وفي ضوء تغير المناخ السياسي، عيّن الرئيس واتارا في ١٤ آب/أغسطس ١٤ عضواً (من أصل ٣١ عضواً) في اللجنة المستقلة للانتخابات تمثيلاً مع الصيغة المعتمدة بموجب اتفاق بريتوريا. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، علّقت الجبهة الشعبية الإيفوارية مشاركتها في اللجنة، وأعربت عن قلقها إزاء ما تعتقد بأنه تركيبة غير متوازنة للجنة. وكرر الاتحاد من أجل الديمقراطية والمواطنة الإعراب عن هذا القلق رغم أنه واصل المشاركة في اللجنة. والتقت الحكومة مع ممثلي ائتلاف المعارضة لمناقشة أوجه القلق المعرب عنها وتشجيعها على المشاركة في الانتخابات.

١٠ - ومنذ وصول الممثل الخاص الجديد للأمين العام المعني بكوت ديفوار في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، عمل بنشاط مع الحكومة ومع جميع الشخصيات السياسية صاحبة المصلحة، بمن فيهم ميسر عملية السلام الإيفوارية، الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينافاسو، من أجل ضمان سير الانتخابات التشريعية على نحو يسهم في تأمين الاستقرار الدائم لكوت ديفوار. وفي إطار جهوده المتضافرة لتعزيز عملية سياسية شاملة للجميع ودعم إيجاد مناخ سياسي مواتٍ لهذه الانتخابات، عقد الممثل الخاص اجتماعات دورية مع أحزاب سياسية ومرشحين مستقلين، كان منهم مرشحون من المعارضة، وحثهم على المشاركة في هذه الانتخابات والتقيّد بمدونة قواعد السلوك الحميد التي جرى التوقيع عليها تحت رعاية الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وشدد الممثل الخاص في أثناء هذه الاجتماعات على ضرورة ضمان حرية الصحافة وإتاحة السبيل لجميع المرشحين للظهور في وسائل الإعلام الحكومية.

١١ - وفيما يتعلق بالإطار القانوني للانتخابات، وقّع الرئيس في ١٦ أيلول/سبتمبر مرسوماً يقضي بزيادة عدد مقاعد الجمعية الوطنية من ٢٢٥ إلى ٢٥٥. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، زاد

مجلس الوزراء عدد الدوائر الانتخابية من ١٧٤ دائرة إلى ٢٠٥ دوائر، وعيّن حدود الدوائر الانتخابية وتوزيعات المقاعد. وأعلنت اللجنة المستقلة للانتخابات في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر أنها ستستخدم قائمة الناخبين التي استُعملت في قائمة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠، وهي القائمة التي صدّق عليها الممثل الخاص، وتتضمن ٧٢١ ٧٢٥ ٥ ناخبا.

١٢ - وجرى خلال الفترة من ١٧ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر تسجيل المرشحين المشاركين في الانتخابات التشريعية. وتمسكت الجهة الشعبية الإيفوارية، وهي الحزب الحاكم السابق، بطلباتها تعديل تشكيل اللجنة المستقلة للانتخابات وإطلاق سراح المعتقلين المرتبطين بالنظام السابق والإفراج عن أموال الأحزاب السياسية كشروط لمشاركتها في الانتخابات. وفي واحد من المساعي التي بُذلت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر لمعالجة شواغل الجهة الشعبية الإيفوارية، أنشئ منصب إضافي لنائب رئيس خامس في اللجنة مُنح للجهة الشعبية الإيفوارية، وجرى الإفراج عن الأموال في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر. وعلاوة على ذلك، أعادت اللجنة المستقلة للانتخابات فتح باب تسجيل المرشحين في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ليوم واحد ينتهي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر لتشجيع أحزاب المعارضة على المشاركة، وكان ذلك بناء على طلب من الحكومة وبالتشاور مع الأحزاب السياسية. وبعد مصادقة المجلس الدستوري، نشرت اللجنة المستقلة للانتخابات القائمة النهائية للمرشحين في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وضمت ١٦٠ ١ مرشحا يمثلون ٣٤ حزبا سياسيا، بينها ثلاثة من حزب الحرية والديمقراطية من أجل الجمهورية والتحالف الرئيسي للمعارضة، وهو المؤتمر الوطني للدفاع عن الديمقراطية، بالإضافة إلى ٤٥٠ مرشحا مستقلا. وعلى الرغم من صدور تصريح مؤداه أن الأحزاب المشاركة في تحالف المؤتمر الوطني للدفاع عن الديمقراطية قد تسحب مرشحها ردا على تسليم الرئيس السابق غباغبو إلى لاهاي، إلا أن هذه الأحزاب أكدت مشاركتها في الانتخابات التشريعية في ٥ كانون الأول/ديسمبر.

١٣ - وفي ضوء الأضرار التي لحقت خلال الأزمة بالعديد من مكاتب اللجنة المستقلة للانتخابات في جميع أنحاء البلد، أجرت اللجنة في آب/أغسطس جردا لمكاتبها ولوازمها الانتخابية شكل الأساس الذي استندت إليه في وضع ميزانية الانتخابات التي بلغت ٢٦ مليون دولار تقريبا، منها ١٣ مليون دولار مولتها الحكومة. ووفرت التبرعات التي قدمها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والصين وفرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية الأموال اللازمة لسد فجوة التمويل. ويمكن القول على وجه العموم أن النجاح حالف اللجنة المستقلة للانتخابات فيما بذلته في الأسابيع التي سبقت الانتخابات لتذليل التحديات الفنية واللوجستية في مواعيد ضيقة، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومن فريق الأمم المتحدة القطري بلغ مستوى الدعم ذاته الذي قدم

لانتخابات الرئاسة في عام ٢٠١٠. ففي الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، سلمت العملية إلى جميع مقاطعات البلد ٢٠٠ طن من المواد الانتخابية غير الحساسة بما فيها صناديق الاقتراع وأكشاك الاقتراع ومجموعات اللوازم الانتخابية. وبمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، قامت اللجنة المستقلة للانتخابات بنقل المواد إلى مستوى المقاطعات الفرعية والبلدات؛ ومن ثم، وزعت على مراكز الاقتراع البالغ عددها ٩٦٨ ١٩ مركزاً. وطُبعت بطاقات الاقتراع في أبيدجان؛ وبدأ توزيعها في ٧ كانون الأول/ديسمبر وانتهى في اليوم الذي أُجري فيه الانتخاب. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي ومركز كارتر والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والمعهد الديمقراطي الوطني، جرى في الفترة من ٣ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر تدريب نحو ١٣ ٠٠٠ من مفوضي اللجنة و ٦٠ ٠٠٠ من العاملين في مراكز الاقتراع.

١٤ - وجرت الحملة الانتخابية في أجواء هادئة عموماً واستمرت طيلة الفترة من ٣ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر، وإن أُبلغ عن وقوع حالات ترهيب وتوتر في جميع أنحاء البلد. وكان أبرز هذه الأحداث مقتل ثلاثة أشخاص في لاهو الكبرى، وإصابة ثلاثة آخرون في ٧ كانون الأول/ديسمبر نتيجة انطلاق قنبلة صاروخية عن طريق الخطأ من سلاح حارس كان مكلفاً بحماية اجتماع انتخابي. وفي وقت لاحق للحادث جرى وضع ٢٥ عنصراً من القوات الجمهورية لكوت ديفوار قيد الاحتجاز. وأُعرب أيضاً عن الشواغل بسبب وجود عناصر مسلحة تتولى حماية المرشحين من بينهم أعضاء في الحكومة. وفي ردها على ذلك، أدانت الحكومة علناً اشتراك أفراد من القوات الجمهورية وعناصر مسلحة أخرى، بمن فيهم أفراد من الميليشيات، في الحملة الانتخابية، وأعلنت أنها ستتخذ ضدهم إجراءات تأديبية.

١٥ - وتعاونت القوات الجمهورية لكوت ديفوار وقوات الشرطة والدرك وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن الفرنسية في وضع ترتيبات أمنية للانتخابات التشريعية. وجرى نشر نحو ٢٥ ٠٠٠ من أفراد قوات الجمهورية وقوات الشرطة والدرك في أنحاء عدة من البلد لتوفير الأمن للانتخابات. وتم إنشاء أحد عشر مركز قيادة لكفالة أعمال التنسيق. وفي حين تولت قوات الشرطة والدرك مسؤولية تأمين عمليات الاقتراع، تدعمها في ذلك القوات الجمهورية، ركزت العملية على تقديم الدعم في المناطق الأكثر اضطراباً، بما في ذلك في غربي كوت ديفوار، بينما كثفت قوة ليكورن تسيير دورياتها في أبيدجان. وعززت عملية الأمم المتحدة أيضاً وجودها المدني في العديد من المناطق في أنحاء البلد لتقديم مساعدة استباقية في الاستجابة للتحديات المحتملة. ونفذت هذه الترتيبات الأمنية بشكل عملي يوم الاقتراع. وعلاوة على ذلك ساهمت العملية في توفير ترتيبات الحماية لبعض مرشحي المعارضة.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار ترتيبات التعاون فيما بين البعثات، أذن مجلس الأمن في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بنقل سرية مشاة واحدة وثلاثة فصائل من وحدات الشرطة المشكلة بعناصر داعمة؛ ومروحتين عسكريتين متعددي الاستخدامات، وثلاث طائرات عمودية مسلحة بصفة مؤقتة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أجل تعزيز العملية خلال فترة الانتخابات التشريعية. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر استكمل النشر المؤقت لسرية المشاة في غويغلو في الغرب، والفصائل الثلاثة من وحدات الشرطة المشكلة في أييدجان، وأتمت وحدة الطيران انتشارها في ياموسوكرو في ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

١٧ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أحرقت الانتخابات بطريقة هادئة وسلمية عموماً. وبلغ متوسط نسبة المشاركة إلى مجموع الناخبين المسجلين في جميع أنحاء البلد نحو ٣٧ في المائة، وإن اقترن ذلك بوجود تفاوتات بين الأقاليم. وتولى مراقبة الانتخابات ممثلو المرشحين وقراية ٣٠٠٠ من المراقبين الوطنيين وممثلي الأحزاب السياسية، إضافة إلى ١٥٠ مراقباً دولياً. وأوفد الاتحاد الأفريقي وجماعة غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمنظمة الدولية للفرانكوفونية ومركز كارتر بعثات للمراقبين الدوليين. وكانت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والفريق القطري للأمم المتحدة حاضرين وممثلين بنحو ٣٠٠ من أفرقة الرصد الموزعة في جميع أنحاء البلد.

١٨ - وباستثناء بعض حالات التأخير الطفيفة التي عولجت بسرعة، افتتحت مراكز الاقتراع في جميع أنحاء البلد في الوقت المقرر. كذلك انتهت الانتخابات في الوقت المقرر في جميع الدوائر الانتخابية باستثناء دائرة واحدة. وبدأت بعد ذلك مباشرة عملية فرز الأصوات بحضور ممثلي المرشحين، إضافة إلى المراقبين الوطنيين والدوليين.

١٩ - ولم يبلغ عن حوادث أمنية كبرى ولكن وردت تقارير مؤداها أن مجهولين أزالوا عنوة مواد انتخابية من مركز الاقتراع أو في أثناء نقلها إلى مراكز الاقتراع، كما وردت تقارير عن أعمال تخويف معزولة لعرقلة عملية التصويت وقعت بشكل أساسي في غربي كوت ديفوار، وورد كذلك أن مرشحين تلقوا دعماً من عناصر مسلحة. وعموماً، التزمت أجهزة الأمن الإيفوارية بالابتعاد عن مراكز الاقتراع إلى المسافة المطلوبة وتجنبت لفت الأنظار إليها وقامت بتوفير التغطية الأمنية الفعالة بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة. وقد أعطى المراقبون الدوليون درجة تقييم إيجابية لعملية التصويت ولأداء أفراد الأمن الوطني.

٢٠ - وبدأت اللجنة المستقلة للانتخابات نشر النتائج المؤقتة أو بأول حال توافرها، وأعلنت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر عن كامل مجموعة النتائج المؤقتة وجاء فيها أن حزب

الرئيس واثارا، حزب تجمع الجمهوريين، حصل على ١٢٧ مقعدا، وحصل حزب الرئيس الأسبق بيديه، الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار على ٧٧ مقعدا. وحصل المرشحون المستقلون على ما مجموعه ٣٥ مقعدا، بينما ذهبت بقية المقاعد إلى أحزاب الائتلاف الصغيرة.

٢١ - وتمشيا مع الفقرة ٦ من القرار ١٧٦٥ (٢٠٠٧)، يتعين أن يصدق الممثل الخاص على أن جميع مراحل العملية الانتخابية توافرت لها كافة الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات تشريعية مفتوحة وحرّة ونزيهة وشفافة وفقا للمعايير الدولية. وسوف تستند عملية التصديق إلى المعايير الخمسة التي وُضعت بالتشاور مع أصحاب المصلحة وطبقت في الانتخابات الرئاسية، وهي: (أ) البيئة الأمنية؛ (ب) شمول العملية للجميع؛ (ج) الوصول العادل إلى وسائل الإعلام الحكومية؛ (د) قوائم الناخبين؛ (هـ) العملية المفضية إلى النتائج المتحققة. وسيستند التصديق على الانتخابات التشريعية في كل دائرة من الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٢٠٥ دوائر إلى ما يلي: تقارير تقييم تعدها أفرقة الأمم المتحدة للرصد؛ والتشاور الوثيق مع المراقبين الوطنيين والدوليين، وصحائف النتائج التي ستقدم المفوضية المستقلة للانتخابات نسخاً منها إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ واستعراض الطعون المقدمة من المرشحين. وبعد قيام المجلس الدستوري بالإعلان عن النتائج النهائية، سيصدق الممثل الخاص على ما إذا كان تحديد النتائج قد جاء محصلة لعملية شفافة قبل بها الجميع، أو كانت محلا للطعن سلميا من خلال القنوات المناسبة. وقد أعلن الممثل الخاص في تصريحين أدلى بهما في يومي ٩ و ١١ كانون الأول/ ديسمبر، يدخلان ضمن عملية التصديق على النتائج، أنه يرحب بالمسلك السلمي الذي اتبع في الحملة الانتخابية وعملية التصويت.

خامسا - المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

٢٢ - اتخذ الرئيس واثارا مبادرات لاستعادة الحياة الطبيعية في كوت ديفوار شملت تعيين رئيس جديد للمجلس الدستوري في ٢٥ تموز/يوليه، إضافة إلى قيامه بقطع خطوات أولى على طريق تعزيز المصالحة الوطنية. وقد شكل بتسليم غباغبو الرئيس الأسبق من كوت ديفوار إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي تطورا هاما في البلد وطغى على الخطاب السياسي وأثار ردود فعل متباينة بين الإيفواريين. وفي حين وجهت الحكومة الحالية لوائح اتهام إلى عدد من الأفراد المرتبطين بالنظام السابق، فقد تباطأت في التصدي للانتهاكات التي ارتكبتها القوات التابعة لها، وهو ما خلف لدى قطاعات من السكان الانطباع بأنها عدالة المنتصرين.

٢٣ - وواصل الرئيس واثارا التأكيد على أهمية المصالحة الوطنية في استعادة السلام الدائم والاستقرار في البلد. وإعمالا لهذه الروح، قام هو وحكومته، بما في ذلك خلال الزيارات

الرسمية التي قام بها إلى غانا في تموز/يوليه، وأيلول/سبتمبر، وتشرين الأول/أكتوبر بدعوة اللاجئين، أعضاء الجبهة الشعبية الإيفوارية وقوات الدفاع والأمن السابقة إلى العودة إلى كوت ديفوار.

٢٤ - ولم تخض لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة بعد في صلب موضوع عملها، رغم الإعلان رسمياً في ٢٨ أيلول/سبتمبر عن إنشائها، عقب القيام في ٥ أيلول/سبتمبر بتسمية ١١ من أعضائها فضلاً عن تعيين تشارلز كونان باني رئيساً لها في وقت سابق من هذا العام. وبناء على طلب من رئيس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، أوفد المفوض السامي لحقوق الإنسان فريقاً إلى كوت ديفوار في الفترة من ١ إلى ٦ آب/أغسطس لتقييم احتياجات اللجنة. وتقدم عملية الأمم المتحدة إلى اللجنة الدعم في وضع برنامج عملها، في حين خصص صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام مبلغ مليون دولار واحد لجهود الأمم المتحدة المشتركة التي تبذل دعماً للجنة.

٢٥ - واتخذت الحكومة سلسلة من التدابير القضائية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي، ولا سيما خلال الأزمة الأخيرة. وتم حتى الآن توجيه اتهامات إلى ٤٧ من ممثلي نظام الرئيس الأسبق غباغبو عن الجرائم التي ارتكبت ابتداءً من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وصدرت أيضاً مذكرات توقيف دولية بحق من غادروا البلد، بمن فيهم شارل بليه غوديه زعيم الوطنيين الشباب. ووجهت إلى الرئيس الأسبق غباغبو وزوجته سيمون غباغبو تهمة ارتكاب جرائم اقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، وجهت لوائح اتهام ضد ٦٨ شخصاً من العناصر السابقة لقوات الدفاع والأمن وقوات الشرطة والدرك، بمن فيهم قادة الحرس الجمهورية السابق ومركز قيادة العمليات الأمنية. وفي يومي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أفرج مؤقتاً عن ما مجموعه ٢٠ من المنتسبين إلى النظام السابق.

٢٦ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أن الدائرة التمهيدية الثالثة وافقت على طلب المدعي العام بدء التحقيق في الجرائم التي تقع في اختصاص المحكمة والمرتكبة في كوت ديفوار منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أصدرت المحكمة مذكرة اعتقال موثقة بالأختام بحق لوران غباغبو الرئيس الأسبق، لمسؤوليته الجنائية الفردية، باعتباره شريكاً فاعلاً غير مباشر في أربع تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية هي جرائم القتل، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاضطهاد، والأفعال اللاإنسانية الأخرى التي ارتكبت في الفترة بين ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١ على أيدي قوات الدفاع والأمن المعززة بعناصر من الميليشيات والمرتبقة المناصرة للرئيس غباغبو، في أبيدجان ومناطق أخرى في البلد. وفي

ساعة متأخرة من يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، نقل الرئيس الأسبق غباغبو من كوروغو إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

٢٧ - وكانت ردود الفعل في كوت ديفوار على إلقاء القبض عليه ونقله إلى المحكمة متباينة حيث رحبت بعض القطاعات من السكان بهذا التطور ورأت فيه خطوة هامة نحو إنهاء الإفلات من العقاب، في حين نددت به قطاعات أخرى لأسباب سياسية أو إجرائية. وأصدرت الجبهة الشعبية الإيفوارية بيانا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر تدعي فيه أن تسليم الرئيس غباغبو غير قانوني وتعلن أن الحزب سينسحب من عملية المصالحة الوطنية نتيجة لذلك.

سادسا - تنفيذ الولاية

ألف - تثبيت استقرار الحالة الأمنية

٢٨ - واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعم الجهود التي تبذلها قوات الأمن الوطني لتحقيق الاستقرار في البلاد. وفي أبيدجان وغيرها، زادت البعثة عدد الدوريات المشتركة مع قوات الأمن الوطني وقوة ليكورن الفرنسية. وفي غربي البلاد، عززت البعثة وجودها في المنطقة الحدودية بإنشاء ثلاثة مخيمات جديدة في تابو، وتاي، وزوان هونين، وتوسيع المخيمات القائمة في توليلو، وإيسيا، وغانيوا، وسينفرا، وبوافليه. وعززت البعثة وجودها أيضا في شرقي كوت ديفوار لمراقبة التحركات عبر الحدود انطلاقا من غانا، في حين عدلت انتشار أفرادها في أبيدجان، الذين سبق زيادة عددهم خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وتمشيا مع ولاية البعثة لحماية المدنيين، حسنت نظامها للدوريات المتنقلة والثابتة لتعزيز قدرتها على الرد السريع وتأكيد وجودها بشكل ظاهر في المناطق المثيرة للقلق، ومنها المناطق المجاورة لما يناهز ٣٦ مخيما للأشخاص المشردين داخليا والطرق التي يسلكها اللاجئون والمشردون للعودة إلى مجتمعاتهم.

٢٩ - واتخذت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، تدابير لمعالجة التحديات العابرة للحدود على طول الحدود مع ليبيريا. وتسيّر البعثة دوريات جوية وبرية على جانبي الحدود لمراقبة الأنشطة غير المشروعة ورصدها وردعها. وقد عززت البعثتان أيضا تبادل المعلومات والتنسيق مع موظفي الأمن الوطني. وفضلا عن ذلك، أجرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار سلسلة من التقييمات المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، خلال شهور حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، لاستعراض الحالة في المنطقة الحدودية، بما في ذلك ما يتعلق بالمقاتلين

الإيفواريين السابقين الموجودين في مخيمات اللاجئين أو في المجتمعات المحلية المضيفة في ليبيريا، ووضع توصيات بشأن سبل معالجة الحالة.

٣٠ - وساعدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الحكومة أيضا في جمع الأسلحة من خلال مبادرات مخصصة لترع السلاح، مستهدفةً الأسلحة التي تشكل أكبر خطر على الاستقرار. ومنذ شهر حزيران/يونيه، أنجزت ٢٩ عملية جمعت خلالها ٨٢٨ قطعة سلاح و ٢٦٥ ٢٢٠ طلقة ذخيرة من حوالي ٣٠٠ ١ من المقاتلين السابقين، وذلك في عدد من المناطق منها أيدجان، ودالوا، ودويكوي، وتاي، وتابو، وتوليلو. وعلاوة على ذلك، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على وضع برنامج لترع سلاح المجتمعات المحلية والحد من أعمال العنف يرمي إلى دعم تلك المجتمعات فيما يتعلق بعملية المصالحة وإنعاش النشاط الاقتصادي.

٣١ - وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا المساعدة للحد من التهديد الذي تشكله الذخائر غير المنفجرة في أيدجان المتخلفة عن الأزمة الأخيرة، وقامت تدمير ٩٧٨ ٥ طلقة ذخيرة وتقديم المشورة بشأن الأمن المادي وإدارة المخزون. وعلاوة على ذلك ساعدت البعثة على تجديد مستودعات الأسلحة، والفصل بين ما يقارب ٢٠ طنا من الذخيرة المخزنة بطريقة غير آمنة، وتوفير التدريب لأفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار وأفراد الدرك في تطهير الذخائر غير المنفجرة.

باء - إعادة تشكيل المؤسسات الأمنية ومؤسسات سيادة القانون وإصلاحها

٣٢ - لم يُحرز تقدم يذكر خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بوضع إطار وطني لإصلاح القطاع الأمني، على الرغم من الخطوات المتخذة لبدء هذه العملية. وعقدت الحكومة، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في أيدجان في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر، حلقة دراسية تمهيدية عن إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، استعدادا لندوة وطنية يزمع عقدها في عام ٢٠١٢. وتمخضت هذه الحلقة الدراسية التمهيدية عن قيام ثماني أفرقة عاملة بإجراء تقييم أولي للقدرات والاحتياجات، تم تقديمه إلى مكتب رئيس الوزراء يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر. وخصصت العملية أيضا لرئيس الوزراء مستشارا كبيرا لشؤون إصلاح القطاع الأمني، بناء على طلب الحكومة، وعقدت اجتماعات تنسيقية أسبوعية مع الشركاء الدوليين العديدين المهتمين بدعم إصلاح القطاع الأمني.

٣٣ - وكان تعيين الرؤساء الجدد للقوات المسلحة والشرطة والدرك في ٧ تموز/يوليه، والتعيين في مناصب رئيسية أخرى في ٣ آب/أغسطس، خطوة هامة نحو إعادة تشكيل تلك

المؤسسات. ورغم تعيين قادة للقوات الخاصة ووحدات الحرس الجمهوري المنشأة حديثاً، فإن تطوير هذه الوحدات لا زال جارياً. وتتخذ القيادة الجديدة تدابير لكفالة إعادة توحيد قوة يناهز قوامها ٤٠.٠٠٠ فرد وإضفاء صفة الاحترافية عليها، ثم نشرها في جميع أنحاء البلاد، رغم أنه يتعين التصدي لقيود لوجستية بهذا الشأن. ومع ذلك، فإن القوات الجمهورية لكوت ديفوار لا تزال تواجه تحديات تتعلق بتلبية احتياجاتها الأساسية والتصدي لمشاكل تتعلق بالقيادة والسيطرة والانضباط.

الشرطة والدرك

٣٤ - أعيد تسليم أكثر من ٧٠ في المائة من مباني الشرطة والدرك التي كانت تحتلها القوات الجمهورية لكوت ديفوار وعاد أكثر من ٩٠ في المائة من أفراد الشرطة والدرك للخدمة، رغم أن القدرات التشغيلية لهذين الكيانين لا تزال منخفضة. وتمت إعادة تأهيل ٥٤ وحدة من وحدات الشرطة والدرك (من أصل ما مجموعه ١٨٩ وحدة في حاجة إلى إعادة التأهيل)، بسبب الأضرار التي طالتها خلال الأزمة، وذلك في أبيدجان وفي غربي كوت ديفوار. ويجري حالياً تنفيذ مشاريع إضافية لإعادة التأهيل تبلغ تكاليفها ٢,٧٦ مليون دولار. وتُمَوَّل تلك الأنشطة من مصادر منها صندوق بناء السلام والمشاريع السريعة الأثر التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣٥ - ونفذت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دورات لتدريب المدربين وحلقات دراسية في مجالات إنفاذ القانون وحقوق الإنسان والاستخبارات والعنف القائم على نوع الجنس والأخلاق المهنية وتوفير الأمن للانتخابات. وشاركت البعثة أيضاً في تنفيذ مشاريع لتوفير التدريب في مجال الأدلة الجنائية، ومكافحة الابتزاز، وتحديث أكاديمية الشرطة في أبيدجان، وهي مشاريع يمولها المانحون الدوليون.

٣٦ - وعلى الرغم من هذه الجهود، كان التقدم الشامل في إعادة بناء الشرطة والدرك بطيئاً. وبطلب من الحكومة، نفذت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والشرطة الوطنية، في الفترة من ٢٢ آب/أغسطس إلى ٩ أيلول/سبتمبر، مراجعة مشتركة لأداء دوائر الشرطة في جميع أنحاء البلاد. وكشفت المراجعة عن وجود تحديات هامة تحتاج إلى المعالجة، ومنها إعادة هيكلة الشرطة الوطنية وإضفاء الطابع الاحترافي عليها وزيادة قدرتها التشغيلية، وهي أمور قيد النظر من قبل المديرية العامة للشرطة الوطنية.

العدالة والمرافق الإصلاحية

٣٧ - بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أعيد فتح ٣٢ محكمة (من أصل ٣٤) و ١٠ مؤسسات إصلاحية (من أصل ٣٣) كان قد أوقف تشغيلها خلال الأزمة الأخيرة، ومنها السجن الرئيسي في أبيدجان. وتم تعيين ما مجموعه ٧٥ قاضيا في محكمة الاستئناف و ١٩٥ قاضيا في المحاكم الإقليمية والمحاكم المحلية ونشرهم في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، لا تبت في القضايا الجنائية حاليا سوى ثماني محاكم، وذلك بسبب غياب الشرطة القضائية وعدم كفاية تشغيل المرافق الإصلاحية.

٣٨ - وقدمت البعثة العون إلى السلطات الإيفوارية لوضع استراتيجية وطنية لقطاع العدالة، وساعدت في تنفيذ مشاريع إصلاح العدالة التي يمولها الشركاء الدوليون. كما قدمت الدعم للحكومة في تطوير نظم إدارة بيانات السجناء، وبناء قدرات العاملين في السلك القضائي والمرافق الإصلاحية.

نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم

٣٩ - اتسم التقدم المحرز فيما يتعلق بوضع برنامج وطني جديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالبطء، على الرغم من وجود مرسوم قيد الإعداد لإنشاء لجنة وطنية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإحراق وإعادة الإدماج. وستكون هذه اللجنة مسؤولة عن وضع برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذه. وقدرت الحكومة أن عدد الحالات المعروضة قد يتراوح بين ٤٠ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ مقاتل، ويشمل ذلك ثلاث مجموعات مستهدفة رئيسية هي: (أ) العناصر التي تشكل جزءا من المجموعات المسلحة الرسمية، بما في ذلك الشرطة والدرك وأفراد الحرس الجمهوري السابقين، القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وقوات مركز قيادة العمليات الأمنية؛ (ب) وأفراد الميليشيات، ومحاربو طائفة الدوزوس، ومجموعات الدفاع الذاتي، والوطنيون الشباب؛ (ج) والعناصر الأجنبية المسلحة الموجودة في كوت ديفوار والمقاتلون الإيفواريون في الخارج. وحتى الآن، حُددت البيانات المتعلقة بما عدده ٢ ٠٠٠ حالة من أصل ٢٠ ٠٠٠ من الحالات الأولية للمقاتلين في القوات الجديدة وقوات الدفاع والأمن سابقاً، التي انضمت إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار خلال الأزمة، وتم فرزها من أجل إدماجها في هذه القوات. أما الحالات المعروضة المتبقية، وعددها ١٨ ٠٠٠، فستشارك في برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وقد أعيد تجميع ٢ ٥٠٠ من أفراد تلك المجموعة في مخيم في أبيدجان في انتظار التسريح؛ ومن المتوقع تشييد ثلاثة مخيمات إضافية.

٤٠ - وتواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقديم المشورة إلى السلطات الوطنية ودعم بناء القدرات لموظفي الحكومة المعنيين بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في مناسبات منها حلقة عمل عن أنشطة إعادة الإلحاق وإعادة الإدماج عُقدت في أبيدجان في يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، والقيام بأنشطة التوعية العامة.

جيم - إعادة توزيع موظفي إدارة الدولة واستعادة سلطة الدولة

٤١ - تم إحراز تقدم في إعادة توزيع موظفي إدارة الدولة وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وقد عاد معظم الموظفين المدنيين إلى وظائفهم رغم أن قلة الموارد وضعف قدرات وكالات إنفاذ القانون لا يزالان يعوقان فعاليتهم. ويسيطر حكام المحافظات سلطتهم تدريجياً فيما يتعلق بأمور منها مسؤولياتهم في مجال حفظ النظام العام. وقد خصص صندوق بناء السلام مبلغ ٥ ملايين دولار للمساعدة في استعادة سلطة الدولة وتعزيز قدرة موظفي المحافظات والشرطة والدرك في المناطق الأكثر تضرراً، ولا سيما في غرب البلاد.

٤٢ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أعلنت القوات الجديدة عن قرارها تفكيك بنيتها الخاصة بجمع الضرائب، والتي أطلقت عليها اسم "المركزية". ونشرت الحكومة موظفي جمارك على طول الحدود مع بوركينافاسو ومالي وليبيريا، حيث بدأ التحصيل القانوني للضرائب رغم استمرار فرض الضرائب غير المشروع على السلع في بعض المناطق. ونشرت عملية الأمم المتحدة لكوت ديفوار ثمانية ضباط جمارك دعماً لجهود موظفي الحكومة.

٤٣ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، اعتمدت الحكومة مرسوماً بشأن إصلاح التنظيم الإداري وتنظيم الأقاليم في البلد، مع زيادة عدد الدوائر والمناطق فيها. ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة على وضع برنامج شامل لإصلاح الإدارة العامة، ويعمل على تعزيز الإدارة المحلية وتوفير الخدمات. وخصص صندوق بناء السلام ٣ ملايين دولار لبرنامج مشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتوسيع نطاق تسجيل المواليد ومساعدة الأشخاص غير الحاملين لوثائق، وهي أمور بالغة الأهمية في تمكينهم من الحصول على الخدمات الاجتماعية ونيل وثائق المواطنة.

دال - حقوق الإنسان

٤٤ - ما زالت حالة حقوق الإنسان في البلد تبعث على القلق، حيث ترد بلاغات باستمرار عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي عناصر مسلحة، ومنها عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار. ومنذ شهر حزيران/يونيه، تم توثيق ما لا يقل عن ١٢٣ حالة إعدام خارج نطاق القضاء و ١٣٢ حالة تعذيب وسوء معاملة، و ٢٢٠ حالة

اعتقال تعسفي واحتجاز غير قانوني، و ٦٣ حالة اغتصاب، و ٣٢ حالة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٤٥ - وقامت الحكومة بعدد من المبادرات لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة بطرق منها إنشاء آليات للعدالة الانتقالية. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أنشئت خلية تحقيق خاصة لإجراء التحقيقات الأولية في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الأزمة الأخيرة. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أنشأ الرئيس واثارا لجنة تحقيق وطنية من أجل القيام بمهام التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الفترة ما بين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١١، ومن المقرر أن تصدر اللجنة توصياتها في غضون ستة أشهر.

٤٦ - وقد عززت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قدرتها في مجالات الرصد والتحقيق والإبلاغ وأجرت عددا من التحقيقات الخاصة، لا سيما في غربي كوت ديفوار. ووقّرت البعثة كذلك التدريب في مجال حقوق الإنسان للقوات الجمهورية ولممثلين عن المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، تقيّم البعثة بانتظام ظروف احتجاز الأشخاص المنسوين إلى النظام السابق.

٤٧ - وقام الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، المكلف من مجلس حقوق الإنسان بتقديم المساعدة إلى الحكومة والجهات الفاعلة ذات الصلة بمتابعة توصيات لجنة التحقيق الدولية، بزيارة كوت ديفوار في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر والفترة من ٧ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا السياق، عقد اجتماعات مع سلطات كوت ديفوار وتباحث مع طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي التي تشارك في عملية المصالحة. وأعادت السلطات تأكيد التزامها بتنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين الحالة العامة لحقوق الإنسان في البلد، كما في ذلك في سياق الانتخابات التشريعية. ومن المتوقع أن يقدم الخبير المستقل تقريراً عن نتائج زيارته إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٢.

حماية الطفل

٤٨ - أُفرج عن معظم الأطفال الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة خلال الأزمة، بيد أن إعادة إدماجهم ما زالت تشكل تحدياً. وقد قُتل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما لا يقل عن ١٣ طفلاً، معظمهم على أيدي عناصر مسلحة مجهولة، ووردت بلاغات عن وقوع نحو ٥٠ حالة عنف جنسي كان ضحاياها من الأطفال، ووقع ثمان من هذه الحالات على أيدي عناصر من الجماعات المسلحة. وتعزيزا لرصد تأثر الأطفال بالنزاع المسلح والإبلاغ عنه، تمّ في ٢٢ أيلول/سبتمبر إعادة تفعيل فرقة عمل الأمم المتحدة القطرية، التي كانت قد أنشئت

في عام ٢٠٠٦. ووقّرت البعثة كذلك التدريب على حماية الأطفال لموظفين نظاميين وممثلين من المجتمع المدني.

العنف الجنسي

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، وثّقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٦٣ حالة عنف جنسي وقع ٣٢ منها على أيدي عناصر مسلحة، ومنها عناصر من القوات الجمهورية. وعملا بالقرار ١٩٦٠ (٢٠٠٠)، عزّزت البعثة قدرتها في مجالي الرصد والإبلاغ وأنشأت نظاما خاصا للمساءلة.

٥٠ - وخلال الزيارة التي قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام إلى كوت ديفوار المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، مارغو والستروم، في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، شجّعت الحكومة على ترجمة وعودها بمكافحة الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي إلى إجراءات ملموسة، والقيام بمزيد من العمل لإعادة إدماج الناجين من العنف الجنسي في المجتمع. كما دعت من هم في مواقع النفوذ إلى التعبير بصوت مسموع عن مناهضتهم لاستخدام العنف الجنسي كأداة من أدوات التهيب السياسي.

دور وسائط الإعلام

٥١ - في ١ آب/أغسطس، عيّن الرئيس واتارا مديرا عاما جديدا لهيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية التي استأنفت البث في ٩ آب/أغسطس لأول مرة منذ نيسان/أبريل. وفي حين تحقّق إلى حد كبير الالتزام بالمعايير المهنية في التقارير التي جرى بثّها عن طريق الهيئة، واصلت بعض وسائط الإعلام الخاصة بثّ الرسائل التحريضية. ووقّع المجلس الوطني للصحافة عقوبات في ما لا يقل عن ست حالات لانتهاك صحف خاصة للقواعد الأخلاقية. وحوكم ثلاثة صحفيين يعملون في جريدة "نوتر فويس" اليومية المعارضة كان قد ألقى القبض عليهم في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بتهمتي التحريض على ارتكاب الجرائم والتشهير، وتمّت تبرئتهم في ٦ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أعربت الهيئة العليا للاتصالات السمعية والبصرية عن ارتياحها بوجه عام لمعاملة المرشّحين أثناء فترة الحملات الانتخابية بشكل متوازن من قبل هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية والإذاعات المحلية.

٥٢ - وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار رصد وسائط الإعلام الإيفوارية عن كثب وتقديم المساعدة للهيئات الإعلامية والتنظيمية بسبيل منها التدريب. وجرّت الاستعانة بالإذاعة التابعة للعملية، ONUCI FM، للإسهام في مجمل الجهود الرامية إلى خلق بيئة سلمية، بما في ذلك لأغراض الانتخابات التشريعية.

واو - الحالة الإنسانية

٥٣ - خلال الفترة المنقضية منذ حدوث الأزمة التي أعقبت الانتخابات، لا يزال أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ لاجئ إيفواري موجودين في البلدان المجاورة، وبشكل رئيسي في ليبيريا وغانا. وبالإضافة إلى هؤلاء، هناك نحو ١٠٠ ٠٠٠ إيفواري ما زالوا مشردين داخليا، ويعيش نحو ١٥ في المائة من هؤلاء في مخيمات. ووقعت أربعة اتفاقات ثلاثية الأطراف بشأن الطرائق الممكنة للعودة الطوعية للاجئين الإيفواريين بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكوت ديفوار والحكومة المعنية، وذلك في ليبيريا في ١١ آب/أغسطس؛ وفي غانا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر؛ وفي توغو في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وفي غينيا في ١ كانون الأول/ديسمبر.

٥٤ - وقد عاد نحو ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ وأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا إلى مناطقهم الأصلية منذ توقف الاقتتال في نيسان/أبريل. وأفاد من بقوا مشردين بأن المخاوف الأمنية وفقدان الممتلكات وانعدام خدمات المساعدة على العودة عوامل تمنعهم من العودة إلى مناطقهم الأصلية. وتقوم مفوضية شؤون اللاجئين بتسهيل العودة الطوعية للاجئين بطرق منها توفير وسائل النقل والمساعدات. وقامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتعاون مع مجتمع المساعدة الإنسانية، بتقديم الدعم للحكومة في وضع استراتيجية للعودة الإنسانية وتوفير حلول مؤقتة لأولئك الذين لم يتمكنوا بعد من العودة. وتبرّع الاتحاد الأفريقي بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لمفوضية شؤون اللاجئين في تشرين الثاني/نوفمبر لإصلاح منازل المشردين التي دُمّرت خلال الأزمة.

زاي - الحالة الاقتصادية

٥٥ - يُظهر الاقتصاد شيئا من القدرة على التكيف بعد الأزمة الأخيرة. فإيرادات الحكومة في ارتفاع، وإن كان من غير المتوقع لها أن تبلغ مستوى ما قبل الأزمة حتى حلول عام ٢٠١٣. ونتيجة لحمل الدعم المقدم للميزانية من مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحكومة فرنسا، إلى جانب ما أبداه الدائنون الخارجيون من تساهل، عوّض قدر كبير من الإيرادات المفقودة، مما أتاح الإنفاق بالمستويات الطبيعية أو بمستويات أعلى قليلا من الطبيعية. وسدّدت الحكومة المرتبات المتأخرة من المساعدات الخارجية المقدّمة للميزانية، وهو ما كان أمرا بالغ الأهمية لإعادة تنشيط الاقتصاد بعد إعادة فتح المصارف في نيسان/أبريل.

٥٦ - ومما زاد من سرعة الانتعاش كذلك ارتفاع أسعار السلع الأساسية، إلى جانب زيادة حجم صادرات الكاكاو نتيجة لبيع المخزونات التي تراكمت خلال الربع الأول من عام

٢٠١١. أما معدّل التضخّم، الذي كان قد قفز إلى ذروة بلغت ٩ في المائة إبان الأزمة، فقد عاد إلى الانخفاض التدريجي حتى وصل إلى ٤ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر. ولئن كان الاتجاه العام مشجّعاً، تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأزمة بشكل غير متناسب، ولا تزال البطالة تشكل مصدراً للقلق.

٥٧ - وقد التزمت الحكومة بالشروع في إجراء إصلاحات شتى في قطاعات منها إنتاج البن والكاكاو والكهرباء، والقطاعين القضائي والعام، إلى جانب إصلاح بيئة الأعمال والإدارة العامة، مما من شأنه أن يساعد على تعزيز الإمكانات الاقتصادية وفرص النمو. وقدم البنك الدولي دعماً للميزانية بقيمة ١٥٠ مليون دولار ومنحة بقيمة ٥٠ مليون دولار لإقامة برنامج طوارئ لتشغيل الشباب وتنمية مهاراتهم. ووافق صندوق النقد الدولي على تسهيل ائتماني مددّ لدعم برنامج الحكومة الذي يغطي فترة ثلاث سنوات (٢٠١٢-٢٠١٤). وتم أيضاً التوصل إلى اتفاق مع نادي باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وهو ما أدى إلى إعادة هيكلة ما يخصّه من ديون خارجية ثنائية، فانخفض عبء خدمة الدين عن مجمل الفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٤ بما مقداره ١,٨٢٢ بليون دولار.

حاء - الجوانب الإقليمية

٥٨ - في محاولة لتعزيز التعاون دون الإقليمي، قام الرئيس واتارا بزيارات إلى عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، ومنها بنن وبوركينا فاسو وتوغو وغانا وغينيا وليبيريا ومالي والنيجر. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك الرئيسان واتارا وكومباوري في رئاسة جلسة لمجلس وزراء مشترك عقد في واغادوغو، اتفق فيها المشاركون على بناء طريق سريع وإصلاح خط السكك الحديدية الرابط بين البلدين، وعلى تصدير الكهرباء من كوت ديفوار إلى بوركينا فاسو.

٥٩ - وتناقش زعماء المنطقة بخصوص الشواغل الأمنية في مناسبات عدّة. ففي مونروفيا في ٩ تموز/يوليه، اجتمع رئيس الوزراء سورو برئاسة ليبيريا إلين جونسون سيرليف، لمناقشة التحديات المتصلة بأمن الحدود، وتلا ذلك اجتماع بين رئيسي قوات الأمن في البلدين في ١٧ آب/أغسطس. وخلال قمة اتحاد نهر مانو في ١٧ تموز/يوليه، اتفق رؤساء سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبيريا على تكثيف التعاون الأمني الإقليمي، ودعوا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى التصدي للتحديات القائمة في المنطقة الحدودية بين كوت ديفوار وليبيريا.

٦٠ - وقام وفد من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بزيارة تقييم إلى كوت ديفوار في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آب/أغسطس لوضع خريطة طريق للتعامل مع تحديات مرحلة

ما بعد انتهاء النزاع. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، قام رؤساء دول الجماعة الاقتصادية، بوركينا فاسو والسنغال وغانا وكوت ديفوار وليبيريا ونيجيريا، باستعراض الحالة في كوت ديفوار وليبيريا خلال قمة مصغرة عُقدت في أبوجا وأعربوا عن قلقهم الشديد إزاء حالة عدم الاستقرار في المنطقة الحدودية.

٦١ - وبناء على طلب الأمين العام، بدأ مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا إجراء مناقشات حول كيفية دعم إعداد استراتيجية دون إقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي للتهديد المتمثل في تحركات الجماعات المسلحة والأسلحة عبر الحدود. وبالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في هذه المنطقة دون الإقليمية، تم إعداد توصيات بشأن سبل المضي قدماً بهذا المشروع، وجرى استعراض هذه التوصيات خلال اجتماع لرؤساء بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا عقد في داكار في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

٦٢ - وفي أعقاب زيارة إلى كوت ديفوار في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ تموز/يوليه، أشاد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بيان مؤرخ ١١ آب/أغسطس بالجهود التي تبذلها حكومة كوت ديفوار لإعادة إحلال الأمن وسيادة القانون وتعزيز المصالحة الوطنية، إلى جانب التقدم المحرز في تنفيذ العناصر التي لم تُنجز بعد في اتفاق واغادوغو السياسي. وفي الفترة من ٥ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قام وفد آخر من الاتحاد الأفريقي بزيارة كوت ديفوار.

٦٣ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، شارك الرئيس واتارا في اجتماع لمجلس الوفاق في بنن مع رؤساء بنن وبوركينا فاسو وتوغو والنيجر لمناقشة القضايا المتعلقة بالسلام والأمن في غرب أفريقيا.

سابعاً - سلامة الموظفين وأمنهم

٦٤ - يشكل المعدل المرتفع الذي ترتكب به الجرائم، بما في ذلك السطو المسلح وقطع الطرق واقتحام المنازل والقتل واختطاف السيارات، أشد المخاطر التي تهدد أمن موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها في جميع أنحاء البلد. وقد أُبلغ عن وقوع ثلاث حوادث سطو مسلح في أيديجان استهدفت موظفين تابعين للأمم المتحدة، إلى جانب خمس حوادث اقتحام لمنازل موظفي الأمم المتحدة. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، قام ثلاثة مسلحين مجهولين باختطاف ثلاثة من المراقبين العسكريين التابعين للعملية في أيديجان، ولكن الضحايا تمكنوا من الفرار.

ثامنا - انتشار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

العنصر العسكري

٦٥ - في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، بلغ القوام العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٦١٦ ٩ فردا، منهم ٣٢٠ جنديا و ٢٠٠ مراقب عسكري و ٩٦ من ضباط الأركان، مقابل قوام مأذون به يبلغ ٧٩٢ ٩ فردا كحد أقصى. وبالنسبة إلى التعزيز البالغ قوامه ٢٠٠٠ فرد المأذون به ابتداء بموجب القرار ١٩٦٧ (٢٠١١)، تم نشر ١ ٨٢٧ فردا عسكريا. وتم تحويل ٦٥ وظيفة عسكرية إلى وظائف لفرادى ضباط الشرطة لاستيعاب قسم من وظائف مستشاري الشركة الإضافية البالغ عددها ٢٠٥ وظائف ضمن القوام الإجمالي المأذون به.

٦٦ - وما زال العنصر العسكري يقوم بدور هام في مساعدة السلطات الوطنية على تحقيق استقرار الحالة الأمنية، مع التركيز بشكل خاص على أبيدجان وغرب البلد. ويعد الوجود المعزز للبعثة والمساعدة التي تقدمها في هاتين المنطقتين الأشد اضطرابا أمرا بالغ الأهمية لكي تتمكن الحكومة من التصدي للتحديات الأمنية، بما في ذلك على طول الحدود مع ليبيريا، من أجل حماية السكان المدنيين وتسهيل عودة اللاجئين والمشردين داخليا. وتسهم البعثة أيضا في توفير الأمن لأعضاء الحكومة والأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك أعضاء المعارضة السياسية.

عنصر الشرطة

٦٧ - في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، كان قوام عنصر الشرطة في العملية يبلغ ٣٨٩ ١ فردا بواقع ست وحدات شرطة مشكلة تضم ٩٩٥ ضابطا إضافة إلى ٣٩٤ من فرادى ضباط الشرطة، مقابل قوام مأذون به يبلغ ١ ٥٥٥ فردا كحد أقصى. ويجري حاليا اختيار ٦٥ من إجمالي فرادى ضباط الشرطة المأذون بهم بموجب القرار ٢٠٠٠ (٢٠١١) والبالغ عددهم ٢٠٥ ضباط للمساعدة في بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون الإيفواري في مجالات مكافحة الشغب، وخفارة المجتمعات المحلية، والشرطة القضائية، والتحقيقات الجنائية، والأدلة الجنائية، والعنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس، والجريمة المنظمة، وإدارة الحدود.

٦٨ - وتسيّر شرطة العملية دوريات مشتركة مع القوات الجمهورية والشرطة والدرك، وتوفر خدمة ثابتة لتأمين المنشآت الرئيسية. وتواصل شرطة العملية المشاركة في التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان، والمساعدة في عمليات جمع الأسلحة، وتقديم الدعم والمشورة للسلطات الوطنية للمساهمة في تعزيز قدرات مؤسسات إنفاذ القانون، وذلك بطرق منها الرصد والتدريب والتشارك في المواقع.

٦٩ - وفي إطار ترتيبات التعاون بين البعثات، وبالإضافة إلى الترتيبات المبينة في الفقرة ١٦، نُشرت من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار سرية مشاة وثلاثة فصائل من وحدات الشرطة المشكّلة لتعزيز بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أثناء الانتخابات التي جرت هناك، في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وعادت إلى ليبيريا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر الطائرات العمودية المسلحة الثلاث التي جرى نشرها مؤقتاً من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لدعم العملية خلال أزمة ما بعد الانتخابات الرئاسية، وحدث تأخر طفيف في إعادة الطائرات بسبب سوء الأحوال الجوية وبعض الصعوبات التقنية.

تاسعا - ملاحظات

٧٠ - سُجّل تقدم ملحوظ نحو إعادة الحياة إلى طبيعتها في كوت ديفوار بعد انتهاء الأزمة العنيفة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في وقت سابق من هذا العام، والتي كانت وطأهما شديدة على البلد وتسببت في تبيد الكثير من القدرات الوطنية. وواصل الرئيس واثارا التركيز على رؤيته لإعادة إحلال السلام والاستقرار في البلد وإعادة تنشيط الاقتصاد. وقد أُحرز بالفعل تقدم ظاهر للعيان: فالحالة الأمنية تتجه ببطء إلى الاستقرار، ويُظهر الاقتصاد شيئا من القدرة على التكيف، وأجريت الانتخابات التشريعية، وأُحرز تقدم أيضا على صعيد بسط سلطة الدولة. وتلك تطورات هامة سيكون لها أثر إيجابي على حياة الشعب الإيفواري. ومع البقاء في الوقت ذاته على الالتزام بالتصدي للتحديات التي ما زالت ماثلة فإن الرئيس واثارا وحكومته قد أقدما على اتخاذ خطوات مهمة من أجل التواصل مع جميع القوى السياسية في كوت ديفوار بروح من المصالحة والحوار، وتكثيف التفاعل في المنطقة دون الإقليمية.

٧١ - وبينما تخطو كوت ديفوار نحو استعادة دورها التاريخي كركيزة للاستقرار والازدهار في المنطقة دون الإقليمية، فإن البلد ما زال يواجه صعوبة في التعافي من آثار الأزمة المدمرة التي تعرض لها، ولم تصبح لديه القدرة بعد على مجابهة التحديات المذكورة آنفاً بمفرده. وسيلزم لذلك المزيد من الوقت ومن الدعم من جميع الأطراف الإيفوارية المعنية، ومن شركاء كوت ديفوار الدوليين والإقليميين.

٧٢ - وكان النجاح الذي تحقّق في إجراء الانتخابات التشريعية في ١١ كانون الأول/ديسمبر، وهي أول انتخابات تُجرى منذ عام ٢٠٠٠، بمثابة خطوة كبرى في اتجاه إعادة إرساء النظام الدستوري وإقامة نظام حكم أكثر شمولاً للكافة وإنجاز أحد جوانب عملية السلام الرئيسية التي كانت متبقية. وإنني أثني على شعب كوت ديفوار والأحزاب السياسية الإيفوارية لالتزامهم بالعملية الديمقراطية وممارستهم لحقهم في التصويت بشكل هادئ

وسلمي بوجه عام، كما أثنى على الهيئات الإيفوارية التي تولت تنظيم الانتخابات. وقد اتخذ الرئيس واتارا وحكومته خطوات لتشجيع جميع الأحزاب، بما فيها الحزب الحاكم السابق وأحزاب المعارضة الأخرى، على المشاركة في هذه الانتخابات. ومما أثلج صدري بشكل خاص أن بعض المرشحين المنتمين إلى المعارضة السياسية شاركوا في الانتخابات على الرغم من دعوة الحزب الحاكم السابق إلى مقاطعة الانتخابات. وقد لاحظتُ أن الرئيس واتارا أعلن أنه من المتوقع إجراء الانتخابات المحلية في عام ٢٠١٢. وستتيح هذه الانتخابات فرصة هامة لتعزيز التنوع وشمول الكافة وتشجيع التعددية السياسية والاجتماعية.

٧٣ - وإنني أهيب بشعب كوت ديفوار وقادته أن يحافظوا على البيئة السياسية والأمنية الهادئة. وأحثهم أيضا على احترام نتائج الانتخابات التشريعية بروح من المصالحة، وأن يسووا المنازعات عن طريق الآليات المنشأة قانونا.

٧٤ - وسيكون افتتاح الجمعية الوطنية إيذانا باكمال الدورة الانتخابية التي امتدت لفترة ١٠ أعوام. وسيمثل فرصة فريدة لشعب كوت ديفوار لكي يتعد عن سياسة الانقسام التي كانت سائدة في الماضي. وأحث الحكومة على الاستمرار في التواصل والتحاو مع المعارضة السياسية لتهيئة المجال لإقامة حوار سياسي موسع وشامل للجميع، تُعرب من خلاله الجهات الفاعلة السياسية على اختلاف أطرافها عن آرائها وتقوم بأدوار نشطة في تشكيل مستقبل البلد. وسيكون للجمعية الوطنية المقبلة دور في عملية المصالحة الوطنية وتوطيد السلام والاستقرار. فالمؤسسات القوية والمستقلة هي الركائز الرئيسية لاستدامة السلام والأمن والتنمية.

٧٥ - والآن وقد أجريت الانتخابات التشريعية، بات من المهم أن ينصب التركيز على أولويات ملحة أخرى: وبالأخص إصلاح قطاع الأمن؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتوطيد الحالة الأمنية في أيديجان وفي الغرب وفي المناطق الحدودية؛ وتحقيق المصالحة الوطنية. ومن المهم بالقدر نفسه، بل ومن الأساسي لإحلال السلام وتحقيق المصالحة بشكل دائم، أن يتم التصدي للإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أيا كان الطرف الذي يرتكبها. ولئن كنت أرحب بالتدابير التي اتخذت بالفعل لتحقيق تلك الغايات، فمن الأهمية بمكان أن يتم تفعيل عمل لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة على المستوى المحلي. بما يمكنها من إحراز نتائج ملموسة تعالج الأسباب الجذرية للتراع، وتعزز تماسك النسيج الاجتماعي، وتشجع عودة النازحين. وأهيب أيضا بالحكومة أن تكفل إجراء تحقيقات جادة ونزيهة في جميع حالات الإيذاء والعنف، وتقديم جميع الجناة إلى العدالة، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو ولائهم لهذا المعسكر أو

ذاك. وستواصل العملية دعم الحكومة في التصدي لهذه الأولويات الرئيسية. وما زال القلق يساورني إزاء الحالة الأمنية، وخاصة في أبيدجان وغربي كوت ديفوار، في ظل وجود الجماعات المسلحة وكميات كبيرة من الأسلحة، إلى جانب استمرار تحركات الجماعات المسلحة والأسلحة عبر الحدود، وهو ما يهدد بزعزعة استقرار المنطقة دون الإقليمية بأسرها. بيد أنني ممتن لزعماء المنطقة دون الإقليمية لما يتخذونه من خطوات لمعالجة تلك الشواغل، وأود أن أشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وضع استراتيجية دون إقليمية للتصدي لهذه القضايا الباعثة على القلق. وإن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم الفعال لمبادرة من هذا القبيل.

٧٦ - وبتهيئة بيئة أمنية مستقرة يصبح المجال متاحا لإحراز تقدم في المجالات الأخرى ذات الأولوية، ومنها المصالحة الوطنية؛ وإعادة تشكيل وإصلاح مؤسسات الأمن وسيادة القانون؛ ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وبسط سلطة الدولة؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ واتخاذ تدابير للتصدي للأسباب الجذرية للأزمة والجوانب المتبقية الأخرى لعملية السلام؛ وتعزيز الانتعاش الاقتصادي.

٧٧ - وتعد مسألة إعادة تشكيل وإصلاح مؤسسات الأمن وسيادة القانون حيوية لتحقيق استقرار الحالة الأمنية وإحلال السلام والاستقرار الدائمين. وإنني أناشد السلطات الإيفوارية أن تحقق الاستفادة الكاملة من المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي، بما يشمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، للمساعدة في وضع الإطار الوطني المطلوب بشدة لإصلاح القطاع الأمني والدفع قدما ببرنامج وطني جديد لتسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم.

٧٨ - وبعد أن مر البلد بأزمة امتدت لسنوات، فإنه بحاجة إلى مداواة جراحه والتطلع إلى مستقبل يستطيع الناس فيه أن يتعايشوا في وئام. وتقع مسؤولية المصالحة على عاتق جميع الإيفواريين، وهي أمر بالغ الأهمية لتوطيد السلام. ولذلك فإنني أدعو السلطات الإيفوارية والشعب الإيفواري إلى اغتنام الفرصة السانحة للمشاركة بشكل مجد في مبادرات المصالحة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية. وأناشد كذلك المجتمع الدولي أن يدعم تلك الجهود، بما فيها الأعمال التي تقوم بها لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة.

٧٩ - وما زال القلق يساورني إزاء استمرار ورود بلاغات عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في كوت ديفوار. فهذا النوع من الانتهاكات غير مقبول، وينبغي تحميل الجناة من جميع الأطراف تبعة أفعالهم. وإنني أرحب بسلسلة التدابير القضائية التي اتخذتها الحكومة للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في البلد، بما فيها الانتهاكات التي

ارتكبت إبان الأزمة الأخيرة. وينبغي أن تصبح انتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار شيئاً من الماضي، وألا يُسمح بأن تشوه هذه الانتهاكات رؤية البلد للمستقبل. وأؤكد من ثم على وجوب تطبيق العدالة بشكل متوازن، بغض النظر عن هوية الجاني.

٨٠ - وكان تسليم الرئيس السابق غباغبو إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي من التطورات الهامة في البلد. وتمثل هذه المحكمة مؤسسة قضائية مستقلة تتمتع بولاية مختلفة عن ولاية الأمم المتحدة ومنفصلة عنها. وإنني أحترم وأدعم المحكمة وعملها تماما. وفي ضوء بيان مكتب المدعي العام للمحكمة، فأنا على ثقة من أن التحقيقات المستقلة والزبهاء ستستمر، وأن مزيداً من القضايا ستترفع أمام المحكمة، بغض النظر عن الانتماء السياسي للمتهم.

٨١ - وكما هو مبين في تقرير المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/387)، وعملاً بالقرار ٢٠٠٠ (٢٠١١)، ستواصل العملية دعم حكومة كوت ديفوار في التصدي للتحديات المباشرة التي تواجه البلد، بالشكل الذي تحدده الحكومة وبناء على طلبها. وأشير في هذا الصدد إلى أن العناصر العسكرية والشرطية الإضافية من أفراد وأعتدة، بما فيها العناصر التي استُخدمت من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على سبيل التعزيز المؤقت، كانت عاملاً بالغ الأهمية لتمكين العملية من الاضطلاع بولايتها في دعم استقرار الحالة الأمنية. وسوف أبقى هذه الحالة قيد الاستعراض، وسأضمن تقرير الذي سيصدر بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢ تقييماً مفصلاً للحالة على أرض الواقع وكذلك توصيات بشأن ما قد يُجرى من تعديلات لقوام العملية وهيكلها.

٨٢ - وختاماً أود الإعراب عن تقديري للعمل المتفاني الذي قام به ي. ج. تشوي، الذي شغل منصب الممثل الخاص للأمين العام المعني بكوت ديفوار حتى نهاية شهر آب/أغسطس ٢٠١١. وأود أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص الجديد، ألبرت جيرارد كوندرز، وإلى جميع أفراد العملية على تفانيهم ومشاربهم والتزامهم بتحقيق السلام والاستقرار في كوت ديفوار. وإنني ممتن كذلك لميسر عملية السلام الإيفوارية، الرئيس كومباوري رئيس بوركينافاسو، وممثله الخاص في أبيدجان لمواصلتهما دعم الحكومة في معالجة الجوانب المتبقية من عملية السلام، كما أنني ممتن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لما تقدمانه من دعم ثابت. وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى جميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، في إطار ترتيبات التعاون بين البعثات بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا؛ وإلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة؛ وإلى الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لالتزامها ومساهماتها.

المرفق

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

عنصر الشرطة		العنصر العسكري			البلد	
أفراد الشرطة	أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	المجموع	أفراد القوات	ضباط الأركان		المراقبون العسكريون
٣	-	-	-	-	-	الأرجنتين
١	٣٥٧	١٨٣٢	١٥٩٢	١٠	١٤	بنغلاديش
٥٤	-	٤٣٩	٤٢٠	١٢	٧	بنن
-	-	٣	-	-	٣	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
-	-	٧	-	٣	٤	البرازيل
٤٠	-	-	-	-	-	بوروندي
٢٢	-	-	-	-	-	الكاميرون
٩	-	-	-	-	-	كندا
١٥	-	-	-	-	-	جمهورية أفريقيا الوسطى
٢٣	-	٤	-	١	٣	تشاد
-	-	٦	-	-	٦	الصين
٣٦	-	-	-	-	-	جيبوتي
٣٠	-	-	-	-	-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
-	-	٢	-	-	٢	إكوادور
٢	-	١٧٦	١٧٥	١	-	مصر
-	-	٣	-	-	٣	السلفادور
-	-	٢	-	-	٢	إثيوبيا
١٢	-	٦	-	٦	-	فرنسا
-	-	٣	-	-	٣	غامبيا
٦	-	٥٤٠	٥٢٨	٧	٥	غانا
-	-	٥	-	-	٥	غواتيمالا
-	-	١	-	-	١	غينيا
-	-	٩	-	-	٩	الهند
-	-	٢	-	-	٢	أيرلندا
١٢	٤٨٨	٠٧٨١	٠٥٩١	١١	٨	الأردن
١٥	-	-	-	-	-	مدغشقر

عنصر الشرطة		العنصر العسكري				البلد
أفراد الشرطة	أفراد وحدات الشرطة المشكلة	المجموع	أفراد القوات	ضباط الأركان	المراقبون العسكريون	
-	-	٨٥٨	٨٥٣	٢	٣	ملاوي
-	-	٧٢٦	٧٢٣	٣	-	المغرب
-	-	٢	-	-	٢	ناميبيا
-	-	٤	-	١	٣	نيبال
٤٤	-	٩٤١	٩٣١	٣	٧	النيجر
١٠	-	٧٠	٦٣	١	٦	نيجيريا
-	١٥٠	٣٩٦١	٣٧٤١	١٠	١٢	باكستان
-	-	٩	-	٢	٧	باراغواي
-	-	٣	-	-	٣	بيرو
-	-	٦	-	٣	٣	الفلبين
-	-	٤	-	-	٤	بولندا
-	-	٢	-	-	٢	جمهورية كوريا
-	-	٤	-	-	٤	جمهورية مولدوفا
-	-	٦	-	-	٦	رومانيا
-	-	١٠	-	-	١٠	الإتحاد الروسي
٧	-	-	-	-	-	رواندا
١٠	-	٥٣٧	٥١٨	٦	١٣	السنغال
-	-	٣	-	-	٣	صربيا
٣	-	٥٣٢	٥١٧	٨	٧	توغو
-	-	٩	-	٢	٧	تونس
١٧	-	-	-	-	-	تركيا
-	-	٦	-	١	٥	أوغندا
٤	-	-	-	-	-	أوكرانيا
-	-	٣	-	٢	١	جمهورية تنزانيا المتحدة
-	-	٢	-	-	٢	أوروغواي
١٩	-	٩	-	١	٨	اليمن
-	-	٢	-	-	٢	زامبيا
-	-	٣	-	-	٣	زيمبابوي
٣٩٤	٩٩٥	٦١٦٩	٣٢٠٩	٩٦	٢٠٠	المجموع

